

الجزائر ترحب بتحصيل
ضرائب الشركات

الجزائر - حاولت الجزائر تخفيف وقع التداعيات السلبية التي سببتها جائحة كورونا على نشاط الشركات بتجميد الضرائب خلال الوقت الحالي في خطوة هادفة إلى تقاسم الأعباء وتحفيز القطاعات على تجديد انطلاقتها.

وأعلنت وزارة المالية الإثنين أن الحكومة الجزائرية ستجمد دفع ضرائب الشركات بهدف تخفيف آثار إجراءات العزل العام المرتبطة بفيروس كورونا على الشركات العامة والخاصة. ويأتي هذا التحرك وسط ضغوط متزايدة على مالية الدولة بسبب هبوط في إيرادات الطاقة وفي أعقاب قرار في وقت سابق هذا العام بتعليق تنفيذ عقوبات على الشركات عن تأخيرات في تنفيذ مشاريع.

ووافقت الحكومة أيضا على إجراء لتأخير أو إعادة جدولة مدفوعات القروض للشركات التي تعاني خسائر بسبب القيود الرامية لكبح انتشار الفيروس.

وتضررت الجزائر، العضو بمنظمة أوبك، بشدة من هبوط في الأسعار العالمية للنفط الخام منذ تفشي فيروس كورونا الذي دمر الطلب في الأسواق الدولية.

ويشكل النفط والغاز نحو 60 في المئة من ميزانية الدولة و93 من مجمل إيرادات التصدير مع فشل السلطات حتى الآن في تنويع الاقتصاد بعيدا عن الطاقة.

وكان لإجراءات العزل العام الرامية لكبح الإصابات بالفيروس المزيد من التأثير على الإنتاج في البلد البالغ عدد سكانه 45 مليون نسمة.

ووفقا لبيانات رسمية، انكمش اقتصاد الجزائر 3.9 في المئة في الربع الأول من 2020 مقارنة مع نمو بلغ 1.3 في المئة في الفترة نفسها من العام الماضي. ولكن الوضع لم يمنع الحكومة من اتخاذ خطوات لمساعدة الشركات بهدف الحفاظ على الإنتاج والوظائف، خصوصا خارج قطاع الطاقة.

وقالت وزارة المالية في بيان إن هذه الإجراءات تهدف لتخفيف تداعيات الأزمة الصحية وضمان إحياء والحفاظ على أنشطة الشركات.

ومع ارتفاع مخاوف فقدان الوظائف بالقطاع الخاص سبق ودعا مركز الشباب المسير الجزائري (منظمة أرباب العمل الجزائرية) إلى إقرار منح بولها الصندوق الوطني للتأمين على البطالة أو صندوق خاص بكوفيد - 19 والإبقاء على اشتراكهم في الضمان الاجتماعي إلى غاية يونيو 2020 وتأجيل دفع الأقساط إلى غاية 1 سبتمبر 2020 بالنسبة للقروض الممنوحة للمعامل.

ومنذ بداية الأزمة طالبت الأوساط الاقتصادية الجزائرية السلطات بالتدخل العاجل لحماية الشركات الجزائرية وبعض المهن الحرة التي توشك على الاندثار بسبب تداعيات إجراءات منع انتشار فيروس كورونا المستجد.

وتشدد أخصائيو جزائريون على ضرورة التدخل بشكل قوي ومستجيب لحماية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبعض المهن الحرة المتضررة من الأزمة الصحية الحالية.

منظمة دولية تحذر من الجوع المهدد لأطفال لبنان

مؤسسة أنقذوا الأطفال: مليون شخص في بيروت لا يملكون المال الكافي لتأمين الطعام



أحلام الأطفال تصدمم بقسوة الواقع

السعر الرسمي لا يزال مقبولا على 1507 ليرات. وخسر عشرات الآلاف من اللبنانيين منذ الخريف، مصدر رزقهم أو جزءا من مداخيلهم جراء الأزمة التي دفعتهم إلى النزول إلى الشارع منذ منتصف أكتوبر الماضي، ناعمين على الطبقة السياسية التي يتهمونها بالفساد والعجز عن إيجاد حلول للأزمات المتلاحقة.

وفاقت تدابير الإغلاق العام التي فرضها انتشار فيروس كورونا المستجد الوضع الاقتصادي والمعيشي، وتسبب ذلك في ارتفاع معدل التضخم في بلد يعتمد على الاستيراد إلى حد كبير، وسجلت أسعار المواد الغذائية ارتفاعا جنونيا تجاوز 72 في المئة من الخريف حتى نهاية مايو، وفق جمعية حماية المستهلك غير الحكومية.

وجعلت الأزمة قرابة نصف السكان يعيشون تحت خط الفقر وفق البنك الدولي، مع توقع خبراء اقتصاديين اضمحلال الطبقة الوسطى في بلد كان حتى الأمس القريب يعرف باسم سويسرا الشرق وينتشر بمراقفه وخدماته ومبادرات شعبه الخلاقة.

نحو مليون منهم مسجلون لدى الأمم المتحدة. كما تقدر الحكومة وجود أكثر من 174 ألف لاجئ فلسطيني في لبنان، في حين تفيد تقديرات غير رسمية أن عددهم يقارب 500 ألف.

ونقلت المنظمة عن شابة سورية، هي والد لثلاث بنات، من سكان جنوب لبنان قولها "إذا توفر لدينا شيء للأكل، وإذا لم يتوفر لا نأكل".

ودفع الأمر بابنتها البالغة من العمر تسع سنوات فقط لأن تعرض على والديها الخروج إلى الشارع العام لبيع مناديل الورق عليها تؤمن الطعام والحليب لشقيقتيها.

وحتى المنظمة الحكومية اللبنانية، التي عقدت جلسات تفاوض غير مثمرة مع صندوق النقد الدولي بهدف الحصول على دعم، على وضع آليات لتأمين الحاجات الأساسية للفئات الأكثر ضعفا.

ولم تستثن دعايات الإنهيار، وهو الأسوأ منذ عقود، أي فئة اجتماعية وانعكست موجة غلاء غير مسبوق، وسط أزمة سيولة حادة وشح الدولار الذي لامس سعر صرفه في السوق السوداء عتبة الستة آلاف ليرة فيما

كميات من الغذاء، ونظرا للأزمة المالية الحادة التي يعانيها والتي تسببت في نفاذ مخزون النقد الأجنبي حيث باتت أنشطة الاستيراد أكثر صعوبة. وبات نحو نصف اللبنانيين يعيشون تحت خط الفقر. واضطر لبنانيون إلى مقايضة ثيابهم ومقتنياتهم على مواقع التواصل الاجتماعي بعلب حليب وأكياس حفظات لأطفالهم.



جاد صقر
سنشاهد أطفالا يموتون جوعاً قبل نهاية العام الحالي

واستشرى الفساد على مر السنوات في لبنان وتحول إلى أحد مسببات الانهيار الاقتصادي الذي يشهده البلد منذ أشهر، وإلى أحد أبرز الأسباب التي دفعت اللبنانيين إلى التظاهر بشكل غير مسبق ضد الطبقة السياسية في 17 أكتوبر والأسابيع الخاصة بها على فرقاطة ولا تلوح في الأفق أي حلول تنتشل البلاد من أزمتها. ويستضيف لبنان حوالي 1.5 مليون لاجئ سوري،

تصاعدت تحذيرات وإنذارات منظمات دولية من خطر جسيم يهدد الإنسانية في بيروت بعد إجماع المؤشرات والتقديرات على أن حوالي مليون نسمة سيجدون أنفسهم في مواجهة مع شبح الجوع نتيجة الأزمة الاقتصادية فائقة الخطورة التي أرغمت اللبنانيين على تحمل تركة اقتصادية ثقيلة طيلة عقود من الفساد السياسي.

بيروت - حذرت منظمة أنقذوا الأطفال من خطر تهديد الجوع لحوالي مليون نسمة في منطقة بيروت جراء الأزمة الاقتصادية الخطيرة التي امتدت إلى ضرب الأمن الغذائي في بلد يعتمد بصفة كبيرة على استيراد كميات من المواد الغذائية.

وقالت منظمة أنقذوا الأطفال، الأربعاء، إن نحو مليون نسمة في منطقة بيروت لا يملكون المال الكافي لتأمين الطعام، أكثر من نصفهم من الأطفال المهددين بالجوع جراء الأزمة الاقتصادية المتنامية في لبنان.

وأوردت المنظمة في تقرير أنه "في بيروت الكبرى، 910 آلاف شخص بينهم 564 ألف طفل لا يملكون المال الكافي لشراء احتياجاتهم الرئيسية".

وقال مدير المنظمة بالوكالة في بيروت جاد صقر "سنبدأ بمشاهدة تصاعدت تحذيرات وإنذارات منظمات دولية من خطر جسيم يهدد الإنسانية في بيروت بعد إجماع المؤشرات والتقديرات على أن حوالي مليون نسمة سيجدون أنفسهم في مواجهة مع شبح الجوع نتيجة الأزمة الاقتصادية فائقة الخطورة التي أرغمت اللبنانيين على تحمل تركة اقتصادية ثقيلة طيلة عقود من الفساد السياسي.

أطفال يموتون جوعاً قبل حلول نهاية العام الحالي". وأضاف "تضرب الأزمة الجميع، العائلات اللبنانية كما اللاجئين الفلسطينيين والسوريين على حد سواء".

ودفع الإقتصاد اللبناني المنهار، وفق التقرير، أكثر من نصف مليون طفل في بيروت إلى الكفاح من أجل الحياة. وقال إن عائلاتهم غير قادرة على تأمين حاجاتهم الأساسية من طعام وكهرباء ووقود ومستلزمات صحية ومياه. ويشهد لبنان الانهيار الاقتصادي الأسوأ في تاريخه الحديث، خصوصا مع خسارة الليرة أكثر من ثمانين في المئة من قيمتها أمام الدولار، ما تسبب بتآكل القدرة الشرائية.

ويعتمد الإقتصاد اللبناني بشكل كبير على الواردات، وخصوصا استيراد اليونان ومصر وإسرائيل وقبرص، بالإضافة إلى شركات الحفر الكبرى التي وقعت صفقات مع تلك الدول، على أمل استعراض القوى في المفاوضات.

وقال إيرالاب لأحوال تركية "هذه هي سياستهم، سيواصلون تخريب مبادرات الحفر هذه. يقولون، نحن هنا. قد لا ترغب في رؤيتنا، لكننا هنا، ومن دوننا على الطاولة لن نجعل هذا حقيقة. لكن هذا لن يحدث، وهذا هو السبب في أن هذه اللعبة باكملها التي يتم لعبها في شرق البحر المتوسط للأسف هي خسارة للجميع".

ونظرا لقضية قبرص العالقة، فإن الحفر التركي المخطط بالقرب من جزيرة كريت وجزيرة كاستيلوريزو، والانتهاكات التركية المنتظمة للمجال الجوي والتوترات المرتفعة بشأن اللاجئين، يقرب كل ذلك اليونان وتركيا إلى الصراع بشكل أكبر مما كان عليه منذ عقود. وضعت أثينا جيشها في حالة تأهب قصوى، وقال وزير الخارجية اليوناني نيكوس نديباس الثلاثاء إن السلوك الاستفزازي لتركيا قوض السلام والاستقرار في شرق البحر المتوسط وتماسك الناتو.

وقال الأستاذ في الجامعة الأميركية أولاس دوجا إيرالاب إن الهدف الرئيسي لتركيا من هذه الاعتداءات البحرية ليس بالضرورة العنور على احتياطات هيدروكربونية، ولكن الوقوف في طريق

تركيا تدخل لعبة اقتصادية خاسرة في المتوسط

وكان أردوغان واضحا جدا بشأن هذا الأمر "سأضع مليوني شخص في تلك المنطقة في إلب ولسن يضايقون، لذا من الأفضل أن تظل صامتا تجاه سياساتي في شرق البحر المتوسط وفي ليبيا وفي سوريا".

ندد الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون الخميس مرة أخرى بما اعتبره انتهاكات تركيا لسيادة الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي قبصر والعقوبات. وقال "من غير المقبول أن يتم انتهاك أو تهديد المساحة البحرية لدولة عضو في اتحادنا"، مهددا بفرض العقوبات.

بدأ المراقبون في الدعوة إلى التحول عن نهج القتال في أوروبا في الغالب. حثت ناتالي توسي، مستشارة وزير الشؤون الخارجية بالاتحاد الأوروبي جوزيب بوريل، اللابعين الأوروبيين هذا الأسبوع على التوقف عن استخدام مثل هذا الأسلوب وإيجاد طريقة للتفاوض والتعاون. وقالت توسي "بدلا من ضرب رؤوسنا بهذا الجدار، حان الوقت للاتحاد الأوروبي - عبر باريس وأثينا ونيقوسيا - لاختيار الانعطاف والبدء في معاملة تركيا كشريك بدلا من خصم".

وبالإضافة إلى ذلك، سعى ماكرون في الأشهر الأخيرة لمكافحة النفوذ الإسلامي الأجنبي داخل فرنسا، فقد تحرك ضد الجماعات الإسلامية والمساجد المدعومة من تركيا. وفي السنوات القليلة الماضية، فعلت أنقرة أيضا المزيد لدعم الجماعات الإسلامية مثل الإخوان المسلمين في

أوروبا والشرق الأوسط، بما في ذلك في ليبيا، حيث تدعم فرنسا عدو حكومة الوفاق المشير خليفة حفتر. وفي نهاية الأسبوع الماضي، قالت فرنسا وألمانيا وإيطاليا إنها مستعدة للنظر في فرض عقوبات إذا استمرت انتهاكات تركيا لحظر الأسلحة المفروض من الأمم المتحدة على ليبيا. وفي الماضي كان من النادر أن تتبع أوروبا أسلوب إطلاق التهديدات بفرض العقوبات.

وأبضا، فإن أي عقوبات على تركيا من أجل ليبيا ستستهدف على الأرجح القادة العسكريين الأتراك أو رجال الأعمال العاملين في ليبيا، وبالتالي سيكون الأمر أكثر رمزية من الضرر الاقتصادي. وفقا لتيلا تيشيلادا من مؤسسة "غلوبال ريسورس بارتنرز".

وفي الوقت الحالي، تبدو أوروبا سعيدة بتهديد تركيا بينما تأمل في حل دبلوماسي. يعتقد إيرالاب أن التهديد المستمر للرئيس التركي بإطلاق العنان لمليون من اللاجئين واحتمال انقلاب السياسة الأوروبية قد ضمنا أن الاتحاد الأوروبي سيواصل معاملة تركيا بحذر.

وتوترت العلاقات أيضا بين تركيا وفرنسا، كما شهدنا في حادثة 10 يونيو البحرية التي قالت فيها باريس إن سفينة حربية تركية أقلقت تكنولوجيا الاستهداف الخاصة بها على فرقاطة فرنسية تطلب إنفاذ إجراء بحث إجباري عن الأسلحة.



عثة تقود إلى الدمار

دايفيد لبيسكا
كاتب في أحوال تركية

إن التزام تركيا بتدخلها في ليبيا مرتبط بسعيها لاحتياطات الهيدروكربونات في شرق البحر المتوسط، والتي تجذب حول لغز قبرص، حيث تشعر أنقرة أن الشمال القبرصي التركي قد تم قطعه عن خطط الطاقة في نيقوسيا.

وقد دفعت هذه الجريمة المتصورة تركيا إلى إطلاق بعض عمليات حفر في المياه المتنازع عليها قبالة قبرص وتهديد بالحفر قبالة سواحل ليبيا وبالقرب من جزيرتين يونانيتين، بما في ذلك جزيرة كريت، من خلال الاتفاقية التي وقعتها تركيا على الحدود البحرية العام الماضي مع حكومة الوفاق الوطني الليبية ومقرها طرابلس.

وقال الأستاذ في الجامعة الأميركية أولاس دوجا إيرالاب إن الهدف الرئيسي لتركيا من هذه الاعتداءات البحرية ليس بالضرورة العنور على احتياطات هيدروكربونية، ولكن الوقوف في طريق